الفريق الحكومي يدرس تقديم 24 أولوية

«بيان»: من الأجدى تقديم أولويتين رئيسيتين وتتفرع منهما الأولويات الأخرى

سوق الكويت سجل ارتفاعات رغم التذبذب بشكل عام

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا ارتفاعا لمؤشراته الثلاثة، في ظل أداء اتسم بالتذبذب بشكل عام، والذي شهد عمليات مضاربة وجني أرباح، لا سيما في جلسة التداول الأخيرة التي شهدت ارتفاع المؤشر السعري ليتخطى حاجز7900 نقطة.

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، صرح نائب رئيس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، أن ميزانية دولة الكويت للعام الحالي، والتي تنتهي في مارس 2014، ستحقق فائضا ولكن بشكل أقل من الفائض المحقق في العام الماضي، مبينا أن الإنفاق في الموازنة العامة في الكويت يشكل حوالي 85 في المئة منها بمكوناته الرئيسية وهي الرواتب والأجور والدعم، فيما تشكل إيرادات النفط 93 في المئة من موازنة الدولة، بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية البسيطة، مؤكدا أن الوزارة تعد خطة تنمية جديدة لرفع الإيرادات غير النفطية، من المفترض الانتهاء منها قبل نهاية العام الحالي، تتضمن احتمالات لإعادة النظر في سياسات الدعم للمواطنين من خلال تقييم وترشيد الدعم وليس رفعه، بحيث يصل إلى مستحقيه من المواطنين كما يحدث في جميع دول العالم، ومشددا على أن عملية إعادة النظر في سياسات الدعم ستتم بطريقة لا تمس المستوى المعيشي للمواطنين أصحاب الدخول المتدنية، بل الحفاظ على المستوى المعيشي لهم.

وتابع: نحن إذ نشيد بتصريح الوزير ونتفق معه في ضرورة إضافة مصدر آخر للدخل وموارد جديدة للدولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة، إلا أن علينا ألا نغفل عن ضرورة تزامن هذا الجهد مع تغيير سياسة الدولة بالنسبة للهدر والتبذير الحكومي والتوظيف العشوائي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإدارة الحكومية المترهلة مقارنة بالمعايير المتعارف عليها دوليا، مشكلا بذلك عبئا ضخما على ميزانية الدولة ومن ثم ارتفاع تكاليف الخدمات بشكل كبير ومضطرد وغير مبرر، آملين الدعوة إلى ضبط وترشيد الاستهلاك والحد من البيروقراطية المعيقة للتنمية والمكلفة وغير المنتظمة، آخذين على سبيل المثال ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء في دولة الكويت بحيث تصل إلى ما يقارب 45 فلسا حسب تصريحات المسؤولين في الوزارة لإنتاج كيلو وات واحد من الكهرباء، بينما توفرها الدولة بأسعار زهيدة تقارب فلسين، وفي حين تنخفض تكلفتها بشكل كبير لو قام القطاع الخاص بتوفير هذه المادة الحيوية مثلما هو معمول به في كثير من دول العالم حيث يقدر الخبراء أن تنخفض التكلفة إلى ما يقارب 12 فلسا للكيلو وات الواحد، وبالتالي يتحمل المال العام هذا التبذير الضخم في تكلفة الإنتاج.

وبين أن الحكومة عرضت في الأسبوع الماضي برنامج عملها الشامل الذي يضم كل الوزارات على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تمهيدا لرفعه لمجلس الأمة يوم الأحد المقبل، حيث صرح فريق الأولويات النيابي بأن الحكومة عملت على تقديم قائمة بأولوياتها والتي تضم 24 أولوية، لافتا إلى أن الفريق سيدرس إمكانية إدراج الـ 24 أولوية على جدول أعمال جلسات المجلس في دور انعقاده المقبل والبالغة 26 جلسة، مطالبا الحكومة بضرورة اقتران مشاريع القوانين باللائحة التنفيذية لها مع سرعة موافاته ببرنامج عمل وبالخطة السنوية لعام 2013/2014، حتى ينظر الفريق بمدى مطابقتها مع الأولويات الحكومية التي تم تقديمها.

ومضى: واللافت للنظر هو عدد الأولويات التي تم التقدم بها والتي بلغت 24 أولوية: فالبرغم من وجوب اعتبار جميع أعمال الحكومة أولوية، إلا أننا نعتقد أنه من الأحرى أن تتقدمها أولويتان رئيسيتان أساسيتان وتتفرع منهما الأولويات الأخرى على التوالي، فالجدوى لا تكمن بعدد الأولويات بل بالقدرة على تنفيذها بفعالية. لذا نرى أن من أهم هذه الأولويات إعادة النظر في الأولوية الاقتصادية بحيث تتبنى الدولة مبدأ الحرية الاقتصادية ومن خلالها نستطيع أن نعالج معظم قضايانا الأخرى مثل الإسكان وتحرير الأراضي والصحة والكهرباء وماشابه ذلك من خدمات، أما الأولوية الثانية التي يجب التركيز عليها فهي التعليم فيجب أن يعاد النظر بها بشكل جذري في أسلوب ومناهج التعليم في الكويت من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير هذا الجانب، مستفيدين بذلك من كفاءة هذا القطاع وخبرته الطويلة في هذا المجال، وأسوة بما تقوم به الدول المتقدمة. فبالرغم من إنفاق الحكومة مبالغ طائلة على نظام التعليم، إلا أنها لم ترتق للمستوى المتوقع والمطلوب، مقارنة مع المؤسسات التعليمية التي يديرها القطاع الخاص في البلاد.

وقال على صعيد أداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد افتتح مؤشر السوق السعري أولى جلسات الأسبوع على ارتفاع ملحوظ متأثرًا بعمليات الشراء القوية المضاربية على وقع انفراج الأزمة الاقتصادية الأمريكية والنشاط الذي عم معظم أسواق العالم، حيث استقر المؤشر السعري عند مستوى قريب من 8000 نقطة، في حين تباين أداء المؤشرات الأخرى متأثرة بعمليات الشراء والتجميع لعدد من الأسهم الواعدة منهيا أولى جلساته في المنطقة الخضراء.

من جهة أخرى، تذبذب أداء مؤشرات السوق خلال جلسات الأسبوع الماضي بحيث تراجع المؤشر السعري في ثاني جلسات التداول وعلى مدى جلستين متتاليتين متأثرا بعمليات البيع بهدف جني الأرباح على الأسهم التي ارتفعت في أول جلسة، بينما واصل المؤشران الوزني وكويت 15 تحقيق المكاسب جراء عمليات شراء على الأسهم القيادية، ومن ثم تمكن المؤشر السعري للسوق من التماسك والعودة إلى الاتجاه التصاعدي من جديد، حيث استطاعت الأسهم الرخيصة والمضاربية قيادة المؤشر ودفعه للارتفاع مرة أخرى بالرغم من الضغوط البيعية على الأسهم القيادية التي أدت إلى تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15، هذا وقد أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع على ارتفاع لمؤشراته الثلاثة مسجلا نموا ملحوظا لنسبة السيولة وكمية الأسهم المتداولة.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فقد سجل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 34.04 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.94 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 9.07 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وزاد: هذا وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.954.46 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 2.42 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.86 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 467.51 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.100.60 نقطة، بارتفاع نسبته 0.11 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 59.77 في المئة ليصل إلى 44.26 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 74.01 في المئة، ليبلغ 534.55 مليون سهم.

وواصل: سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاعين، الرعاية الصحية والذي تراجع مؤشره بنسبة 0.43 في المئة بعدما أقفل عند مستوى 1.023.79 نقطة، تبعه الخدمات الاستهلاكية الذي تراجع مؤشره بنسبة 0.22 في المئة بعدما أقفل عند مستوى 1.199.09 نقطة. من ناحية أخرى، جاء قطاع الخدمات المالية في مقدمة القطاعات التي سجلت نموا، حيث أغلق مؤشره مرتفعا بنسبة 4.07 في المئة بعدما وصل إلى 1.177.95 نقطة. تبعه في المرتبة الثانية، قطاع العقار الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1.458.86 نقطة، مرتفعا بنسبة 3.49 في المئة. والمرتبة الثالثة، شغلها قطاع الاتصالات الذي زاد مؤشره بنسبة 1.93 في المئة مقفلا عند 873.67 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا، فكان قطاع التكنولوجيا الذي أغلق مؤشره عند 1.072.47 نقطة مسجلا زيادة نسبتها 0.28 في المئة.

واستطرد: شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.24 بليون سهم شكلت 46.26 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 716.87 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 26.82 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.77 في المئة بعد أن وصل إلى 368.12 مليون سهم.

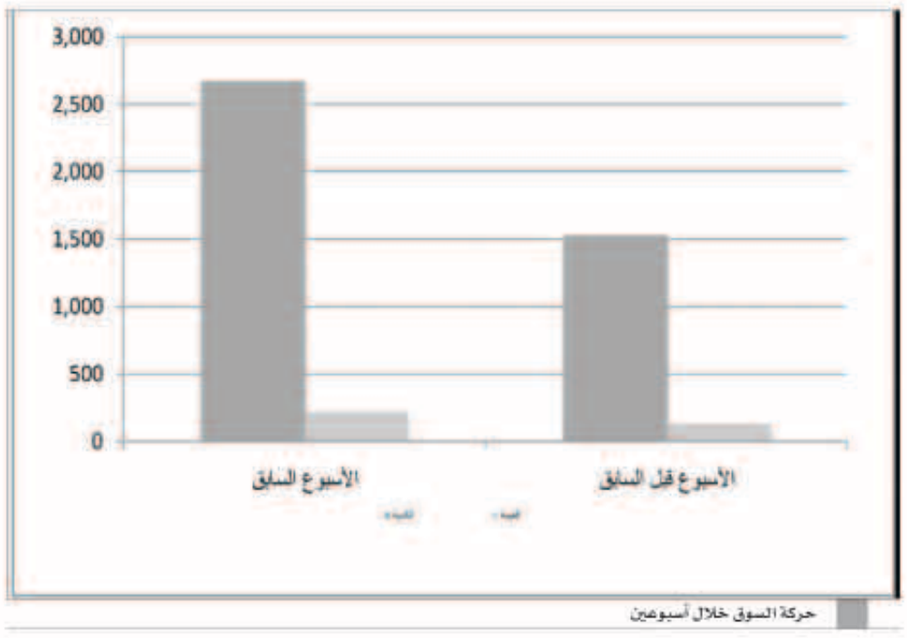

حركة السوق خلال أسبوعين

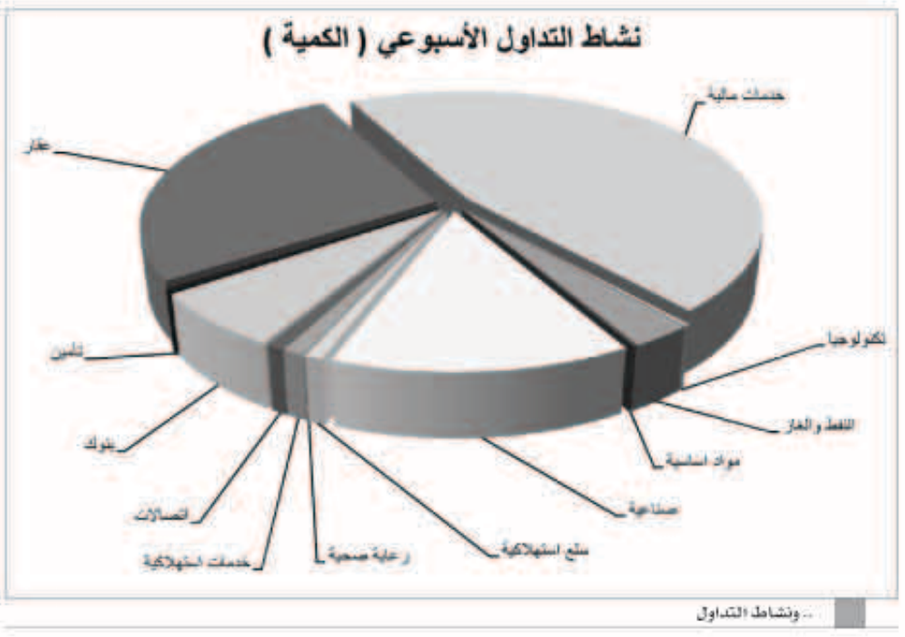

... ونشاط التداول

المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 واصلا تحقيق المكاسب نتيجة عمليات الشراء على الأسهم القيادية

متوسط قيمة التداول وصل إلى 44 مليون دينار في ظل أداء اتسم بالتذبذب بشكل عام

جني أرباح ومضاربات في جلسة التداول الأخيرة

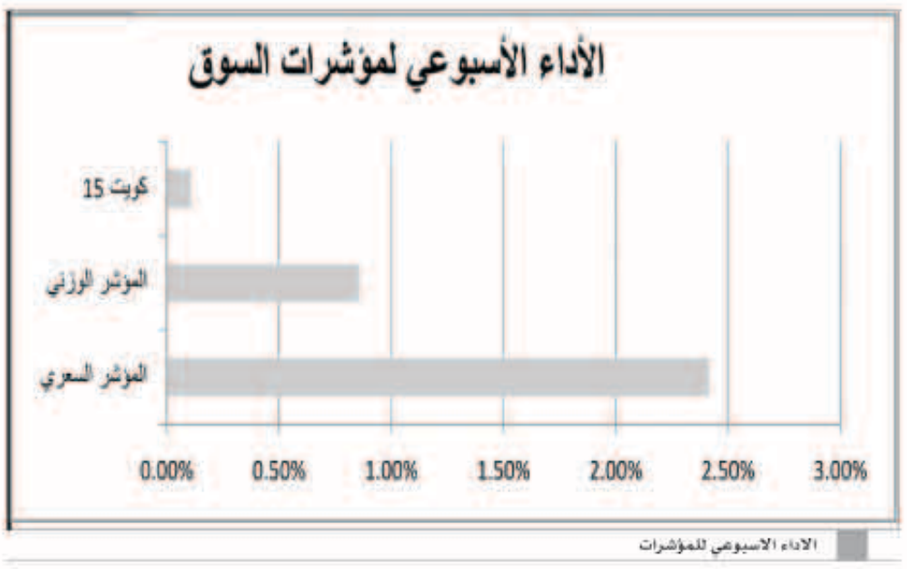

الاداء الاسبوعي للمؤشرات

الفوزان: جميع الخدمات متوفرة على مدار الساعة

«بيتك» يبدأ تشغيل فرعه المصرفي بالمطار اعتباراً من اليوم

محمد الفوزان

قال رئيس الخدمات المصرفية للافراد في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد ناصر الفوزان ان الفرع المصرفي الذي يبدأ تشغيله في مطار الكويت الدولي اعتبارا من اليوم الاحد، سيعمل على مدار الساعة في جميع ايام الاسبوع بما فيها العطل الرسمية،ويوفر جميع الخدمات المصرفية المعتادة التقديم في فروع «بيتك» مما يجعله اضافة نوعية مهمة في مجال الانتشار الجغرافي لفروع وخدمات ومنتجات «بيتك» في مختلف المناطق وبكافة الوسائل.

واشار الفوزان في تصريح صحافي إلى ان جميع الامكانات الفنية والتقنية والقدرات البشرية تم توفيرها حتى يؤدي الفرع دوره في خدمة عملاء «بيتك» في احد اكثر الاماكن حيوية واهتماما وهي مطار الكويت الدولي، وقد تم تصميم مواعيد عمل الفرع لتناسب طبيعة المكان، حيث يعمل الفرع بشكل متواصل ودائم، وبالتالي اصبح لدى عملاء «بيتك» فرعا يلبي طلبهم في الخدمة على مدار الساعة وفي كل يوم من ايام الاسبوع بنفس مستوى جودة الخدمات التي تقدم في الفروع الاخرى. وقال ان الفرع الجديد بطريقة عمله على مدار الساعة من خلال موظفين وكادر بشري مدرب بمساعدة جهازين للسحب والايداع الالي «الشامل»، يعد حلقة في سلسلة من وسائل تقديم الخدمة باستخدام احدث ادوات التقنية الحديثة لتحقيق تواصل دائم بين «بيتك» وعملائه في جميع الظروف ومن اي مكان، ومن ذلك موقع «بيتك» على الانترنت الذي يقدم نحو 150 خدمة مجانية بالاضافة إلى خدمة «الوبيتك» الهاتفية والخدمة الهاتفية الالية،علاوة على نحو 60 جهازا للسحب والايداع الالي«الشامل» منتشرة في مختلف المناطق وتتيح للعملاء منظومة متكاملة من الخدمات مثل فتح الودائع الاستثمارية وطلب دفتر شيكات والتحويل إلى حسابات داخل وخارج «بيتك» وغيرها من الخدمات التي تجعل منها فرعا مصغرا يقدم الخدمات الاساسية بشكل سريع وامن وفي كل وقت، كما ان سيارات الخدمة المتنقلة «موبي بيتك» تنتشر في معظم الاماكن ويستفيد من خدماتها شريحة كبيرة من العملاء.

وشدد الفوزان على استمرار «بيتك» في تقديم افضل الخدمات لعملائه والتجاوب مع تطلعاتهم وحرصه على ان تكون في متناولهم، من خلال تسخير كافة الامكانيات البشرية والتقنية للارتقاء بمستوى الخدمة وتحقيق افضل معدلات الاداء بمعايير الدقة والسرعة والامان بما يعزز مكانة «بيتك» وريادته ويواجه المنافسة.

فرع «بيتك» بالمطار

سلطنة عمان: انخفاض كمية النفط في المصافي البترولية بنسبة 18.2 في المئة

«كونا»: اظهرت احصاءات نشرت امس ان كمية النفط المستخدمة في شركة النفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية خلال الأشهر الثمانية الاولى من العام الحالي بلغت 44 مليونا و679.7 الف برميل مقارنة بـ54 مليونا و610.9 الف برميل خلال الفترة نفسها من عام 2012 بنسبة انخفاض قدرها 18.2 في المئة.

وقالت النشرة الاحصائية الصادرة عن المركز الوطني للاحصاء والمعلومات ان من منتجات الشركة التي شملها الانخفاض وقود السيارات بنوعيه العادي والممتاز حيث سجل الوقود من نوع ممتاز نسبة انخفاض قدرها 4 في المئة حيث بلغت الكمية المنتجة حتى نهاية شهر اغسطس من العام الحالي حوالي 11 مليونا و99.7 الف برميل مقارنة بـ12 مليونا و399.5 الف برميل خلال الفترة نفسها من عام 2012. كما سجل وقود السيارات من نوع عادي نسبة انخفاض بلغ مقدارها 43.6 في المئة حيث بلغت الكمية المنتجة خلال الأشهر الثمانية الاولى من عام 2013 حوالي مليونين و133 الف برميل مقارنة بـ3 ملايين و781.4 الف برميل خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

البناو: مشاركتنا تؤكد إستراتيجية الشركة في دعم جهود الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

«نور للاتصالات» تشارك في منتدى الحكومة الإلكترونية

أعرب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نور للاتصالات أيمن غانم البناو عن سعادته لمشاركة الشركة في «منتدى الحكومة الإلكترونية: الاتجاهات الحديثة.. المخاطر الأمنية.. وتحديات التطبيق» الذي يعقده الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتنظيم وإدارة شركة نوف إكسبو تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الموقر في الفترة من 11-13 نوفمبر المقبل، وأعلن البناو أن مشاركة «نور للاتصالات» «تأتي تنفيذا لاستراتيجية الشركة في الرغبة في القيام بدور فاعل في الجهد الذي يقوم به الجهاز المركزي في تطوير برامج الحكومة الإلكترونية في دولة الكويت.

وأكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نور للاتصالات في تصريحه أن دولة الكويت كانت من أوليات الدول في المنطقة والتي أدخلت أنظمة الحاسب الآلي في الأنظمة الحكومية ابتداء من أوائل سبعينيات القرن الماضي، وهذا ما يوفر للكويت قاعدة فنية صلبة سواء على صعيد الخبرات الفنية في مجال التكنولوجيا الحديثة أو على صعيد مستخدمي الأنظمة الآلية من موظفي القطاع العام، مما يهيئ الأرضية السليمة للانطلاق نحو المستقبل ببرنامج متكامل وناجح للحكومة الإلكترونية.

وفي معرض تعليقه على هذه المشاركة، قال البناو: «قد يكون هناك العديد من المعوقات الإدارية والفنية التي تعترض مسار تطوير وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية وتكاملها على مستوى جميع الجهات الحكومية، إلا أننا على ثقة بأن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات قادر على قيادة تنفيذ هذا البرنامج بنجاح في نفس الوقت الذي نشعر فيه بالمسؤولية لدعم جهود الجهاز من قبل مؤسسات القطاع الخاص الفاعلة، وهذا ينطبق أيضا على مسؤولية جميع الجهات الحكومية المعنية برفع مستوى مشاركتها الجهاز والتعاون معه في تنفيذ هذا البرنامج الوطني المهم، «وفي هذا الصدد شدد البناو على أهمية إشراك القطاع الخاص بل ورغبة هذا القطاع، خاصة شركاته المؤهلة، في تخطيط وتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية.

وفي ختام كلمته قال البناو: «ان شركة نور للاتصالات يمكن لها القيام بدور فعال إلى جانب الجهاز المركزي وباقي الجهات الحكومية في دعم جهودها لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية لديها من خلال شركاتها الخمس التابعة ومئات من الكوادر الفنية المتخصصة، وبارث فني كبير اكتسبته من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التكنولوجية، ونحن نتطلع إلى راعي المنتدى سمو رئيس مجلس الوزراء لتوفير الدعم والزخم اللازمين لمشاريع الحكومة الإلكترونية وتذليل المعوقات التي تواجهها، وتوفير القدرات التنظيمية والفنية المطلوبة لها، ورفدها بحيوية القطاع الخاص، مساهمة في الوصول إلى خدمات حكومية تتسم بالشفافية والفعالية، وكويت أكثر ازدهارا وتطورا.

أيمن البناو